مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تطبيق نظريةالعمق الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي

يحي بن مفرح الزهراني*

- ملخص الدراسة:

الدراسة تبحث، و تحلل نظرية القوة الشاملة الخاصة بالعمق الاستراتيجي، والتي طرحت من قبل احمد داوود اوغلو؛ وتناولت النظرية، القوة الثابتة والمتمثلة في التاريخ والجغرافيا والسكان والثقافة، وتناولت ايضاً التحليل الخاص بالقوة المتغيرة، وهي القوة الاقتصادية والتكنولوجية، وكذلك الذهنية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والارادة السياسية، و تحاول الدراسة تطبيق تلك النظرية، والتعويض عنها بمعطيات خاصة بدول الخليج من أجل ابراز تلك القوة في سبيل توظيفها في حفظ امنها.

Abstract:

This researchaims to study, discuss and analyze the overall strength of the theory of state power, which raised by Ahmed Davutoglu[1],the theory present the state power in three main phases: fixed power whichishistory and geography, population and culture،alsodealtwith the analysis of the changing force, the economic strength and technologicalm, as well as the strategicmentality, strategic planning and political will. This paper attempts to apply the theory while apply it on Gulf countries with usage of primary data in order to highlight those strengths that can be employed in maintaining security.

- مقدمة:

يعد الأمن من النعم التي أنعم الله فبَهَلْيعَلىعْ بخُلقهُوقالَ تبعًالىهِ لَيلِبَيْتِ الْعمَتيهْ عطلى قالَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ "[2] فوجود الأمن من نعم الله تعالى.وإن أمن الخليج العربي في هذه الأيام العصيبة التي تمر بالمنطقة العربية من أهم الضرورات، فلا استقرار ولا إنتاج ولا نهضة بلا أمن، ووضع كثير من العلماء نظريات تتعلق بالأمن الدولي، وعلى رأس هؤلاء أحمد داود أغلو الذي وضع نظرية العمق الاستراتيجي، لتحول الدول من التبعية إلى المركزية والصدارة؛ وسنتناول في هذه الدراسة نظرية أحمد داود أغلو العمق الاستراتيجي ودورها في تحقيق أمن الخليج العربي، وقسمت البحث إلى فصلين: الفصل الأول مشكلة الدراسة، وتناول مقدمة الدراسة، ومشكلتها، تساؤلات الدراسة،وأهداف الدراسة وأهمية الدراسة وحدود الدراسة، ومنهج الدراسة، ومفاهيم ومصطلحات الدراسة، والفصل الثاني: نظرية العمق الاستراتيجي، ثم خاتمة بأهم النتائج.

- مشكلة الدراسة:

إن المحافظة على أمن الخليجي العربي غاية تفوق الغايات، وعلى دول الخليج أن تسعى لتحيق أمنها بكل السبل والنظريات القديمة والحديثة، وتعد نظرية العمق الاستراتيجي من النظريات الحديثة التي تتوافق مع طبيعة دول الخليج العربي، لتطابق أدواتها مع الواقع العربي الراهن؛ ويمكن عرض مشكلة الدراسة في

---

*كلية العلوم الإستراتيجية؛ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

1. Ahmet Davuto□lu is a Turkish academic، politician and former diplomat who was the Prime Minister of Turkey and leader of the Justice and Development Party (AKP) from August 2014 to May 2016. He previously served as the Minister of Foreign Affairs from 2009 to 2014 and as chief advisor to Prime Minister Recep Tayyip Erdo□an from 2003 to 2009. Author of strategic depth.

2. سورة قريش؛ الآية (4.3).

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

التساؤل الرئيسي كيف تحقق نظرية العمق الاستراتيجي الأمن لدول الخليج العربي؟. وأيضاً، ماهي نظرية العمق الاستراتيجي وكيف يمكن تطبيقها على أمن الخليج؟. هل تحققت أركان العمق الاستراتيجي في دول الخليج العربي؟

- أهداف الدر اسة:

1. التعرف نظرية العمق الاستراتيجي ومعرفة أركان العمق الاستراتيجي لدول الخليج العربي.
2. التعرف إمكانية تطبيق أركان العمق الاستراتيجي لدول الخليج العربي.

- منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة للوصول إلى أهدافها المنهج الوصفي "هو كل منهج يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها، وهو إطار عام تقع تحته كل البحوث"؛ و يعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عدلاً من المناهج والأساليب الفرعية.والمنهج التحليلي " طريقة بحث وتحليل النتائج واستنباط المعلومات، يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف، فيحلل الباحث ما جمع من معلومات تحليلا كميا أو كيفيا"[1].

- مصطلحات الدراسة:

العمق الإستراتيجي: يعرف أحمد داود أغلو العمق الإستراتيجي بأنه ما تتمتع به الدول من الثواب الحقيقية من المكان والزمان كالجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والهوية والثقافة الدينية والحضارية التي تمثل "العمق" الحقيقي للدولة، والتي تستطيع من خلال استغلال هذا كله أن تأخذ دورها الفعال بين الدول، وتبني قوة كبرى.

- الفصل الأول: نظرية العمق الاستراتيجي وأمن دول الخليج

تناولت نظرية العمق الاستراتيجي معادلة قوة الدول، وخطورة قصور النظرية الإستراتيجية، والإرث التاريخي للدول، وبنت منهجيتها على أهمية التوازنات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية[2]. وتركز النظرية على أهمية فهم أي دولة تاريخها وجغرافيتها (الزمان والمكان) بشكل عميق وصحيح، كأساس متين لا غنى عنه لصياغة نظريتها الإستراتيجية. وتؤكد النظرية على محورية "الهوية" و"المسؤولية" للدولة، وأهمية أن تكون هوية دول الخليج العربي متناسقة مع ثقافة الشعب، وإلا كانت دول الخليج العربي ممزقة.

- المبحث الأول :نظرية العمق الاستراتيجي لداود أغلو: نظرية شاملة لقوة الدولة

صدر كتاب العمق الاستراتيجي لمؤلفه احمد داود أغلو بنسخته التركية عام 2001م، ونشرت أول ترجمة له وهي الترجمة العربية عام 2010م الكتاب موضوعات أكاديمية عميقة وصعبة، وثري بالمواضيع والمواد، ولا يقتصر على عنوانه (تركيا)، بل يستفاد منه في فهم الكثير من الأحداث التاريخية والنظريات السياسية الدولية والتطورات الحالية.

1. العساف، صالح محمد، مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"لرياض، العبيكان،1427هـ" ص235.
2. احمد أغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011م، ص357.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تناولت نظرية العمق الاستراتيجي معادلة قوة الدول، وخطورة قصور النظرية الإستراتيجية، والإرث التاريخي للدول، وبنت منهجيتها على أهمية التوازنات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية[1]. وتركز النظرية على أهمية فهم أي دولة تاريخها وجغرافياها (الزمان والمكان) بشكل عميق وصحيح، كأساس متين لا غنى عنه لصياغة نظريتها الإستراتيجية. نظريه العمق الاستراتيجي يمكن ان تسهم في إخراج دول الخليج من دول من الدور الهامشي ودور التابع إلى الدور المركزي والرئيسي، وذلك من خلال الاعتماد على معادلة القوة وعناصرها، في تحقيق الدول ذاتها بين الدول الأخرى، والتي تعتمد على:

1. المعطيات الثابتة التي يصعب تغييرها الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة.

2. المعطيات المتغيرة الاقتصاد التكنولوجيا والقدرة العسكرية.

● المطلب الأول: الموقع الجغرافي وأهميته في تحيق العمق الاستراتيجي:

تستطيع دول الخليج العربي من موقعها الجغرافي أن تحقق الريادة والعلو، فهو بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكل أهمية كبيرة بل إن الإستراتيجية الاقتصادية إلى جانب الموقع الجغرافي قد رسخت تلك الأهمية وجعلتها أكثر شده وحساسية؛ وكما هو معروف أن دول الخليج العربي تتحطم في مضيق باب السلام (هرمز) جنوب الخليج، وحتى منطقة الفاو جنوب العراق؛ وعند النظر من زاوية القوى الجيوسياسية البرية المعتمدة على خط الحزام المحيط نجد أن منطقة الخليج العربي تشكل مركز الحزام المحيط بأوروبا وآسيا، وتشتمل على المقدرات الرئيسية لمختلف أنواع التدخلات الموجهة نحو أورآسيا[1]؛ وعندما نتناول الخليج العربي من زاوية الجيوسياسية البحرية نجد أنه يقع في بؤرة الاستراتيجيات التي تنتهجها القوى ذات المحور البحري تجاه القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وقد أصبح بالنسبة للاستراتيجيات ذات الثقل البحري، كما بات بمثابة قاعدة عسكرية لتحقيق الهيمنة الإستراتيجية الموجهة نحو القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا وبحارها ، ويمتلك أهم المعابر المائية مثل معبر مضيق هرمز ومضيق باب عدن .وتحتل دول الخليج المكان المميز في قلب العالم القديم وعلى البحار والمضايق الأكثر أهمية في العالم، وعلى طرق مرور الطاقة؛ولكن المشكلة تأتي من أن الحدود السياسية داخل الشرق الأوسط تُشبه جداراً مخلخل البنيان كالبنات، وتدرك القوى الدولية أن تحريك أية لبنة من لبنات ذلك الجدار المُخلخل يعني انهياره، وهي بطبيعة الحال لا ترغب في البقاء تحت حطام جدار متهدم، ولتحقيق هذا الهدف تعمل تحريك لبناته المختلفة في آن واحد، وهو ما يستتبع تنوع ألعابها الدبلوماسية، إذ يتحتم على هذه القوى المداومة على إعادة تقييم أوضاعها بالنسبة للقوى الأُخرى داخل وسط مرن[2].

المطلب الثاني: التاريخ وأهميته في تحقيق العمق الاستراتيجي:

يعتبر التاريخ الرئيسيّة والأساسية التي اختص بها عدد كبير من أبناء العالم، وذلك نابع بدرجة رئيسيّة من أهميّته التاريخ الكبيرة في حياة العالم، فالتاريخ هو السجلّ الكامل لمختلف الوقائع التي وقعت منذ أن بدأت الكتابة على وجه الأرض إلى يومنا هذا وهو واحد من أهم العلوم التي تدرّس باستمرار في مختلف مناطق العالم وفيما يلي بعض أبرز النقاط التي تبرز أهميّة التاريخ وتوضحها بشكل يمكن للإنسان به معرفة القيمة الحقيقية لهذا العلم الهام.

و التراكم التاريخي هو أحد العناصر الأساسية التي تحدد الوضع الزماني والمكاني لدول الخليج العربي، إن دول الخليج العربي يتمتعون بتاريخ إسلامي عريق يبدأ بتأسيس الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة والدولة الأموية والدولة العباسية، والدولة العثمانية، ثم العصر الحديث، من الخصائص الأساسية في منطقة الخليج

1. أحمد أغلو، العمق الاستراتيجي ص 360
2. المرجع السابق.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

العربي السمات الجيوثقافية النابعة من العمق التاريخي الذي يمتلكه، فإن أكبر التطورات الثقافية والدينية والفكرية التي أثرت في تاريخ البشرية تحققت على أرض هذه المنطقة كما أسهم قربها من القارات الثلاث أن تكون ساحةللمجاهر ة والمواجهة والمحاسبة الثقافية على المستوى العالمي والمحلي[1].

وركز داود أغلو على التاريخ واعتبره من المعطيات الثابتة، لأن التاريخ يساعد على معرفة ما كان من شأن الأمم البائدة بشكل عام؛ حيث يفيد هذا الأمر في معرفة الطريقةالتي تقدّ م بها الإنسان، والذي نتج أساساً عن تقدّ م العقل البشري وما صاحبه من تقدم في النظريات، والفلسفات، والعلوم، والأفكار المختلفة، إلى أن وصلت كلها إلى ما وصلت إليه اليوم من تطور كبير، فأفكار اليوم ليست كالأفكار في القرون الوسطى.

يؤدّ ي التعمق فيإلى إدراك الكيفية التي تنهض بها الأمم والحضارات المختلفة، وإلى إدراك العوامل التي تسر ّع من أفول هذه الحضارات، وربما تكون أهم أسباب الأفول الحضاري الابتعاد عن الأفكار المؤسسة لحضارة معينة، ففي بداية نشأة الحضارة يكون التمركز كبيراً جداً حول أفكارها المؤسسة، أو حول الشخص المؤسس، وبعد مضي فترة عليها يبدأ الأفراد بالتمر ّ د شيئاً فشيئاً، وتبدأ الأطماع البشري ّة بالتسللإلى النفوس، إلى أن تدب ّ النزاعات، وتسيطر الخلافات، ويصبح كل ّ امرئ معنياً بنفسه ومطامعه فقط، فتأتي حضارة أخرى فتحل محلها، وهكذا في المجمل.

وتتميز دول الخليج العربي بغناها التاريخي والثقافي، فبسبب موقعها المميز استطاع العرب أن يحتكوا بكافة الثقافات، فالناسمرتبطون بشكلٍ أو بآخر بالتاريخ، وإن حاولنا التعم ّ ق في بعض الحضارات نجد أن ّ التاريخ له أهمي ّ ة عظيمة في حضارتها ومنطلقاتها تجاه العالم.

المبحث الثاني: عدد السكان وأهميته في تحقيق القوة الشاملة لدول الخليج:

يعد حجم السكان مقياساً مهماً لقوتها ووزنها السياسي الدولي، لاسيما إذا توفرت لتلك الدولة المقومات الأخرى، فالدول العظمى في العالم التي تتمتع بالعضوية الدائمةفي مجلس الأمن الدولي هي دول في معظمها ذات حجم سكاني كبير، القوة العددية لسكان تلك الدول الخمس، فضلاً عن توفر المقومات الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية، مكنتها من بناء قوتها السياسية والعسكرية، مما أتاح لها الفرصة لكي تلعب دوراً مهماً في السياسية الدولية. وتعد منطقة الخليج العربي إلى واحدة من أهم المناطق والبؤر الإستراتيجية على مستوى العالم مرتبطاً بالاكتشافات النفطية الكبيرة التي عرفتها دول المنطقة مما جعل منها محط أنظار العالم وقواه المتنافسة فيه، إلا أن تنامي أهميتها الإستراتيجية خلال العقود القليلة المنصرمة قد ارتبط أيضاً بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . تعد البيئة السكانية الشابة والديناميكية من أهم عناصر القوة، وكان يمثل عائقا أما التوسعات للعدو، وبات ينظر إلى البيئة السكانية الشابة والديناميكية كوحدة من أهم العناصر الاقتصادية والديمغرافية التي تؤثر على عملية تنقل السكان داخل أوروبا الدولة المتقدمة [2]. وقد وصل تعداد سكان دول الخليج عام 2011 الى ما يقارب 46 مليون نسمة، وهذا العدد قابل للزيادة كون غالبية سكان دول الخليج في سن الشباب اقل من 35 سنة. كل هذه الأحداث الهامة زادت من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وانتقال تنافس الدول الكبرى من استثمار النفط واكتشافه إلى التفكير في كيفية تأمين مصادره وتدفقه إلى الأسواق العالمية.

المطلب الأول الثقافة وأهميته في تحقيق القوة الشاملة: نظرة أخرى للقوة الناعمة

إن الهوية والمرجعية العنصر البشري لأي بلد عنصر رابط بين المعطيات الثابتة والمتغيرة، لأنها تتكون من عناصر العادات والتقاليد والثقافية والاقتصادية والنفسية والقيم التي انبثقت عن الهوية وإحساسه بجذوره ومرجعيته.

1. المرجع السابق، ص 361

2. http://www.gcc-sg.org

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وعنصر الهوية ينطلق من المعطيات الثابتة، ويلعب دورا في المحرك الأساسي لمعطيات القوة المتغيرة، إن الدول التي تمتلك هوية قوية وحسا مرجعيا من عامل الزمان والمكان يمكنها أن تحقق انفتاحات إستراتيجية متجددة باستمرار[1].

المطلب الثاني: مواطن القوة في النظرية

ويمكن القول أن ما يميز دول الخليج العربي ويجعلها مرشحة للعب دور إقليمي بل وعالمي وقبل أي سبب سياسي أو اقتصادي عاملان: التاريخ، إذ هي وريثة أمة حكمت جزءاً كبيراً من العالم لفترة طويلة من الزمن. والجغرافيا: المكان المميز الذي تحتل دول الخليج العربي في قلب العالم القديم وعلى البحار والمضايق الأكثر أهمية في العالم، وعلى طرق مرور الطاقة.

وعلى دول الخليج العربي حتى يكبر العربي والعالمي يجب عليها أن تثبت نفسها ودورها في المنطقة أولاً، وأن مدى توغلها في آسيا سيحدد مدى توغلها في العالم. أيضا على دول الخليج العربي أن تعمل على التوازن السليم بين الأمن والحرية، تصفير المشاكل مع دول الجوار، لأن المناطق القريبة ذات أولوية، وأنها مناطق تأثير متبادل تؤثر في دول الخليج العربي وتؤثر دول الخليج العربي فيها، وأنه دون أن يكون لدول الخليج العربي دور ومكانة مهمة فيها، فلن يكون لها دور أو مكانة في المناطق الأخرى أو على مستوى العالم.

المطلب الثالث: مواطن الضعف في النظرية

لكن ما يوجه إلى نظرية العمق الاستراتيجي من ضعف رغم توفر أركانها مع الجانب العربي. شرط التوازن بين العناصر في التطبيق وهذا يصعب تطبيقه. تأثر الجغرافية والتاريخ والسكان والثقافة لدول الخليج العربي في مجموعها محكوم بالعناصر المتغيرة كالذهنية الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية، بمعنى أن دول الخليج العربي إذا لم تمتلك الذهنية الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي وإرادة سياسية قوية ومنسجمة، وهذا تناغم يصعب تحقيقه. إن دول الخليج العربي التي لا تمتلك الذهنية الإستراتيجية التي لا تستند إلى نية الإثبات وجودها لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشها.

أن النظرية تجاهلت الهجوم الغربي من الدول الكبرى وكيفية التعامل معها. أيضا النظرية لم يتم تطبيقها على دول من قبل.

المبحث الثالث:العمق الاستراتيجي وتحقيق أمن دول الخليج في عالم فوضوي

تتمتع دول الخليج العربي بموقع جغرافي مهم، إن النطاق الجغرافي للخليج العربي من أبرز سماته كونه على مشارف القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكل أهمية إستراتيجية لم يمحها التقدم العلمي في الاتصالات و المواصلات، بل إن القدرة الاقتصادية إلى جانب الموقع الجغرافي قد رسخت تلك الأهمية، ولموقع دول الخليج العربي أهميّة عظيمة جداً فهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، فكافة شعوب العالم بحاجة إلى المرور في الخليج العربي خلال الرحلات التجاريّة أو السياحيّة وكذلك فترة الحج، وما لموقع دول الخليج كذلك من تمركز على أهم مضائق الملاحة البحريةفي المنطقة، كل ما يحدث في كل من سوريا و اليمن، و تدخلات إيران في العراق واليمن، وسوريا قد تنذر بعدة سيناريوهات، ومنها سيناريو الفوضى، حيث تقوض سلطة الدولة الرسمية وسيادتها في كل الدول المحيطة بالخليج، وبعد ذلك تبرز إيران من خلال تحكمها في الفاعلين اللاحكوميين، حيث تبرز إيران ذاتها في ذلك داخليا عن طريق المؤسسات شبه الحكومية في الداخل الإيراني و تواصلها أيضا مع المنظمات أو الجهات في الدول العربية وغير العربية، يقول سن تزو المنظر الحربي الصيني الشهير، تظاهر أمام عدوك بالضعف، وإذا كان عدوك سريع الغضب حاول دائما استثارته، تحاول إيران بشكل مستمر أن تتظاهر بالضعف و التمويه في أحيان عدة، بينما تعزز قوة تأثيرها و دعمها.

(1)أحمد أغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص42 43.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تعيش الولايات المتحدة الأمريكية حالة مخاض حالية، بانتظار الانتخابات الرئاسية، وهي بالتأكيد، حال انتخاب رئيس جديد، سيؤثر في مستقبل المنطقة، في وقت أصبحت التوترات العالمية العسكرية في توسع كبير، و أصبحت المؤسسات الدولية ليست ذات منفعة او تأثير حقيقي، وكذلك القوانين يتم تسييسها في كثير من الأوقات.

تقوم روسيا غرباً بتحريك عدد من مواقع الصواريخ رغبة منها في بسط هيمنة أكبر باتجاه غرب أوروبا في وقت يتراجع فيه الناتو، نظرا للتراجع الاقتصادي الكبير الذي تعيشه دوله، والرغبة الروية بالمزيد من استعراض القوة مع التقهقر الأمريكي فيما يتعلق بالقوة الصلبة، من جهة أخرى تحاول روسيا كذلك بسط نفوذها الصلب من جهة من خلال تواجدها في سوريا و بناء قواعد جديدة لها، و تكون تحالفات جديدة مع مصر وغيرها من دول ضمن مقاربات جديدة تحاول الدخول فيها لما تسميه المياه الدافئة، في وقت، يدفع الإنسان العربي و المسلم حياته بأبخس الأثمان كما يحدث دون أن يتحرك المجتمع الدولي، أو مع مواقف، دوليه وصفها مندوب المملكة، عندما وصف الموقف المصري بأنه موقف مؤلم، تلك المواقف العربية المشتتة، تدفع بالاعتبار عدد من الحقائق، في مقدمتها، أن الاعتماد على ما يسمى دفاع عربي مشترك أصبح ضربا من التمني، وعلى الرغم من حالة الإحباط المجتمعي في بعض الشعوب العربية والتي تحولت بعد ذلك للنكتة و الطرفة تعبيرا عن رفضها للواقع فإن ما يجمع الدول العربية الكثير على مستوى الشعوب، بيد أن الاجتهادات السياسية، قد لا تتفق بالضرورة مع طموحات المجتمعات، و من هنا تبرز أهمية الاتحاد الخليجي، وضرورة تفعيل القوى الخليجية المشتركة، سواء في القوة الناعمة والقوة الثابتة، وذلك الذي يجمع دول الخليج أكثر من غيرها، فالمصير واحد عند وجود خطر يهدد احد تلك الدول[1].

المطلب الأول اجتماع التاريخ و الجيوثقافي و دوره في تعزيز قوة الخليج

من الخصائص الأساسية في منطقة الخليج العربي السمات الجيوثقافية النابعة من العمق التاريخي الذي يمتلكه، فإن أكبر التطورات الثقافية والدينية والفكرية التي أثرت في تاريخ البشرية تحققت على أرض هذه المنطقة كما أسهم قربها من القارات الثلاث أن تكون ساحةللمجاهر ة والمواجهة والمحاسبة الثقافية على المستوى العالمي والمحلي، إن تعزيز الترابط بين المعطيات الثابتة والمتغيرة لدول الخليج، من عناصر العادات والتقاليد والثقافة والقيم و ربطها بالعناصر الاقتصادية سيعزز من استدامةالاقتصاد و يكسبه بعداً حضارياً، وعنصر الهوية ينطلق من المعطيات الثابتة، ويلعب دورا في المحرك الأساسي لمعطيات القوة المتغيرة، إن الدول التي تمتلك هوية قوية وحسا مرجعيا من عامل الزمان والمكان يمكنها أن تحقق انفتاحات إستراتيجية متجددة باستمرار، وتتميز دول الخليج العربي بغناها التاريخي والثقافي، استطاع العرب أن يحتكوا بكافة الثقافات والشعوب سواء القديمة أو الحديثة، تتواجد في المملكة العربية السعودية المقدسات الإسلامية الرئيسية، والتي يقصدها حجاج بيت الله سنوياً، وتمثل للشعوب الإسلامية أهمية إستراتيجية كبيرة كونها تضم في أراضيها أطهر وأقدس بقعتين في العالم هما "الحرمين الشريفين" فقد نزل في تلك البقعة المباركة الإسلام وهو دين للبشرية جميعا، وهذا بحد ذاته يكون قوة لا نهاية لها تستمد طاقتها من دين الله الذي نزل للبشرية جمعاء على الرغم من اختلافاتهم، ويمكن القول بأن التقارب الثقافي وعامل اللغة المشتركة والتقارب الجغرافي الخليجي يعد واحداً من أهم المقومات الضرورية لقيام مجلس دول مجلس التعاون، ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول المجلس يجعل مجلس التعاون الخليجي قادر على المساهمة في حل المشكلات الثقافية الاجتماعية الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي كذلك تم تبني الخطة الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي في الدورة (29) في مسقط بتاريخ (ديسمبر 2008م) في المجال الثقافي، حيث تهدف الخطة الإستراتيجيةتحقيق عدداً من الأهداف التالية[2]:

- إغناء شخصية المواطن الخليجي وبناء وعيه وقدراته على مواكبة التطور الإنساني.
- تطوير البنى الفكرية بوصف الثقافة أساساً لتماسك الأمة وحضارتها وتنمية العطاء الحضاري.

[1] http://www.aleqt.com/2016/10/18/article_1094955.html

(2) الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، العمل الثقافي المشترك، 2009م، https://www.gcc-sg.org

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

- التشبع بالهوية الحضارية العربية الإسلامية والحفاظ عليها، وتوطيد المضمون الإسلامي، والتصدي لمحاولات الاستلاب الثقافي.
- تعزيز الوحدة الثقافية بين دول المجلس وتعزيز دور المرأة الثقافي ومؤسسات المجتمع المدني بما يخدم الأهداف العامة للإستراتيجية.
- كما تتضمن الإستراتيجية مجموعة من المبادئ الموجهة، و ترتكز على دور الثقافة الإسلامية العربية في التخطيط الثقافي لمجتمعات دول المجلس، والبعد التنموي للثقافة، وأهمية المشاركة الثقافية، واعتبار التراث روحاً ونبع إلهام وليس مجرد نصوص جامدة. كما أكدت المبادئ على دور اللغة العربية الفصحى، وأهمية استيعاب العصر، وضرورة الحوار مع الثقافات الأخرى لإقرار القيم الإنسانية.

اشترطت الإستراتيجية عدة متطلبات ووسائل لتحقيقها ضمن الأهداف الإستراتيجية العامة للتنمية الشاملة، أهمها تطوير القوانين وسن التشريعات اللازمة لتعزيز استخدام اللغة العربية، وتوفير الدعم المالي لإنجاح الإستراتيجية، وتطوير البنية التحتية للإنتاج الثقافي المتمثل في إنشاء المكتبات العامة والمسارح وصالات العرض والمتاحف ودور النشر ومراكز البحوث الثقافية والاهتمام بالسياحة الثقافية بين دول المجلس، و دعم كذلك إنشاء مراكز الأبحاث وبرامج الماجستير الخاصة بدول الخليج والتنمية و الأمن المشترك.

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي و دوره في القوة الشاملة.

تعد منطقة الخليج العربي واحدة من أهم المناطق ذات الأبعاد الإستراتيجية على مستوى العالم من ناحية اقتصادية و جغرافية،مرتبطاً ذلك بالاكتشافات النفطية الكبيرة التي عرفتها دول المنطقة مما جعل منها محط أنظار العالم وقواه المتنافسة، إلا أن تنامي أهميتها الإستراتيجية خلال العقود القليلة المنصرمة، قد ارتبط أيضاً بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول،ومحاولة النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على "الطفرة"الكبيرة في أسعار النفط، وقد أصبحت منطقة الخليج في الآونة الأخيرة إلى واحدة من أكثر بؤر العالم أهمية واضطراباً في الوقت ذاته ، وبات من أهم مفرداته وملفاته مسألة تأمين أمن منطقة الخليج والحفاظ على تدفق النفط منه إلى العالم، وللدلالة على الأهمية الاقتصادية للنفط بالنسبة لدول المنطقة، يمكن مطالعة التقارير الاقتصادية الدولية الراصدة لحركة الأموال فيها، فقد وصلت عائدات دول مجلس التعاون الخليجي من مبيعات النفط عام 2003م إلى 350 مليار دولار، ومن المتوقع أن تتجاوز 450 مليار دولار في عام 2008م بفضل ارتفاع أسعار النفط عالياً . كما وصل الفائض التراكمي في الحساب الجاري بين عامي 2003م و2007م إلى نحو 700 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى 900 مليار دولار في عام 2009 بحسب تقارير صندوق النقد الدولي. كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5٪، وتجاوزت الفوائض التجارية 250مليار دو لار في عام 2005م، وبحسب تقديرات بعض الخبراء، فإن منطقة الخليج ستراكم فائضاً في الميزانية مقداره 3 تريليون دولار فيما بين عامي 2005م و2025م. ويرجع هذا النمو الاقتصادي غير المسبوق إلى كون دول الخليج العربي تمثل محطة وقود للعالم بأسره كما تبرز الاحتياطات النفطية في منطقة الخليج العربي لتؤهلها كمركز مهم لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، لا سيما احتياجات الدول الآسيوية. إنضم منطقة الخليج العربي ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما يُنتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط ويخزّن ثلث إجماليالاستهلاك العالمي تقريباً ، وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84مليون برميل يومياً في عام 2005م إلى 116 مليون برميل يومياً في عام 2030م، وستبلغ حصة الخليج العربي من إنتاج النفط ما يزيد عن 33٪ من الإجمالي العالمي بحلول عام 2020م. ولا يمكن بحال التغاضي في هذا السياق عن أهمية (الغاز) في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة، فكل من إيران وقطر تملكان اثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات للغاز، تعتبر المنطقة بهذا الامتداد الجغرافي من أغنى المناطق العالمة بالثروات الطبيعيّة، فلا يوجد منطقة في العالم أغنى من حيث الثرواتمن منطقة الخليج العربي، وعلى رأس هذه الثروات النفطيّة التي تنتشر في بقاع عديدة من بقاع الوطن العربي وعلى رأسها دول

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الخليج، بيد انه مع انخفاض أسعار النفط من مائة دولار لسعر البرميل إلى اثنان وأربعون دولار حاليا[1]، اهتزت مكانة منطقة الخليج بالنسبة للقوى الدولية، وهذا يعني أن على دول الخليج تعزيز بقية أدوات قوتها في نظرية القوة الشاملة وان لا تعتمد فقط على القوة الاقتصادية البحتة.

أولاً : التاريخ و الجغرافيا

إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى الوجود يعني استجابة للواقع وإيماناً من الدول الأعضاء بوجود علاقات خاصة وسمات مشتركة تربط بينهم تتمثل في وحدة الدين واللغة و العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والبيئة المشتركة، الموقع الجغرافي لدول الخليج العربي: "يقع الخليج العربي جنوب قارة سيّا بين شبه الجزيرة العربية غرباً وإيران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً، والعراق شمالاً . وهو على شكل ذراع بحري يتكون من منطقتين متصلتين اقتصادياً وسياسياً وطبيعياً، وهما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي، وتبلغ مساحتها 2،476،000كم2، والمنطقة المائية الممثلة بالمسطح المائي المسمى الخليج العربي الذي غطي مساحة مقدارها 100،233كم2"[2]. "ويمتد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغربي عند دائرة عرض 30) شمالاً، وخط طول 48 شرقاً إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض 26 وخط طول 56شرقاً "[3]، وتتكون منطقة الخليج العربي من ست دول هي دول مجلس التعاون الخليجي "دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الكويت". "ويمتد الخليج العربي جغرافياً من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزيرة مسند حتى شط العرب وهو امتداد هامشي ضحل لبحر العرب يقع بين شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتبلغ مساحته حوالي 100،233 كم2 وطوله حوالي 990 كم، ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي 340 كم إلى حد أدنى من 55كم في مضيق هرمز ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني عادة"[4].

المبحث الرابع :تأثير الممرات المائية على الأهمية الجيوستراتيجية لدول الخليج العربي:

الممرات المائية فى دول مجلس التعاون الخليجي لها أهمية كبري في حركة الاقتصاد العالمي، وعلى الإستراتيجيات العسكرية خاصة في مجال نقل الحشود العسكرية، والإنتشار السريع خاصة مضيق هرمز وهو الذي يفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة آخرى، وتحده إيران من الشمال وسلطنة عُمان من الجنوب ويبلغ طوله نحو 158كيلو متر ً ا. كذلك يشكل الخليج العربي نظاماً لعبور التجارة البحرية ويرتبط بعدد من أنظمة المرور البحري الأخرى في العالم بحكم موقعه الجغرافي، وتظهر إحصاءات منظمة التجارة العالمية الأهمية الجيوإستراتيجة لدول مجلس التعاون الخليجي ومضيق هرمز على وجه الخصوص، "حيث تشير إحصاءات الهيئة الأمريكية لمعلومات الطاقة أن نحو 15 ناقلة نفط تعبر مضيق هرمز يومياً تحمل 21 مليون برميل، تعادل ما يقرب من 40%من تجارة النفط المحمولة بحراً، وما يقرب من 2% من إجمالي حركة التجارة البحرية في العالم"[5].

المطلب الأول:المناخ ومصادر المياه في دول مجلس التعاون الخليجي:

تتميز منطقة الخليج العربي بالتشبه في الظروف المناخية لعدد كبير من دولها، حيث يسود المناخ الصحراوي القاري والمناخ المدارى، وهذا أدى إلى تنو ع المحاصيل والنباتات والنشاط الاقتصادي في منطقة الخليج، وبخصوص مصادر المياه تعتمد دول الخليج أساساً على مياه الأمطار والمياه الجوفية بالإضافة إلى تحلية مياه البحر بصفة كاملة.

1http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

(2) موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، الخليج العربي، http://ar.wikipedia.org

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

(5) العجمي، ظافر محمد، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م، ص47.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

ثالثاً : عدد السكان:

تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة جذب للسكان، وبالتالي تكونت العديد من القوميات من قوميات إيرانية، وإفريقية، وآسيوية (خصوصاً من الهند وباكستان) حيث اختلطت بالبناء الديموجرافى للسكان فى دول مجلس التعاون الخليجي. ويبلغ إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي حوالي (46) مليون نسمة طبقاً للنشرة الإحصائية للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي عام (2013م). وينقسم السكان في منطقة الخليج العربي إلى ثلاثة أقسام رئيسية "البدو الرحل وسكان القرى وسكان المدن"، ونلاحظ هنا تعرض دول مجلس التعاون الخليجي لتطورات اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة ثورة النفط وعمليات التنمية الشاملة، مما أدى إلى تزايد نشاط الهجرة من الريف إلى المدن، وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي بارتفاع نسبة الشباب في المجتمعات الخليجية مما يمكنها من تأهيل موار دها البشرية لصنع مستقبل التنمية في دول المجلس، أما التركيبة العقائدية في دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن غالبية السكان من المسلمين بالإضافة إلى نسبة قليلة من المسيحيين والديانات الأخرى، وتختلف نسب السنة والشيعة بين دول الخليج "فمثلاً في السعودية نجد الغالبية العظمى من السنة، بينما تبلغ نسبة الشيعة في الكويت من إجمالي السكان حوالي30% وفي البحرين60% وفي الإمارات20%"[1].

ويمكن القول بأن هناك خلل وفراغاً إستراتيجياً كبيراً بين مساحة منطقة الخليج العربي وتعداد السكان وهذا الفراغ أدى إلى جعل منطقة الخليج منطقة جذب للعمالة الوافدة، مع تعدد القوميات في التكوين الديموجرافى للشعوب الخليجية، بالإضافة إلى تعدد المشاكل الأمنية سواء فى مواجهة التحديات الخارجية أو الأمن الداخلي، كما أن لدول مجلس التعاون الخليجي قدرة كبيرة على استيعاب العمالة الوافدة، ولكن إستمراريتها ستؤ دى إلى تغيير في الثقافات والقيم، وهذا ما تحاول دول الخليج حالياً الحد من آثاره.

خامساً : القدرة الاقتصادية:

هناك العديد من المقومات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وهي:

النفـط: ويلعب الدور الأكبر في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ويمثل العمود الفقري للبناء الاقتصادي فيها، حيث تعتمد كافة الدول الخليجية على البترول ومشتقاته، "وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 65% من احتياطي النفط في العالم و33.5% من إحتياطى الغاز الطبيعي في العالم، وللمملكة العربية السعودية أكبر إحتياطى من النفط في العالم إذ يقدر ب264.2 مليار برميل في حين تأتي باقي دول الخليج العربي بنسب أقل"[2].

الزراعـة: يتنوع النشاط الزراعي نظراً لتنوع الاختلافات في المناخ ويسهم القطاع الزراعي بنسب مختلفة في الدول الخليجية في الناتج الإجمالي كما أن نسبة القوى العاملة في المجال الزراعي تختلف من دولة لأخرى.

الصناعـة: حدثت طفرة صناعية واضحة في دول مجلس التعاون الخليجي ومعظمها تعتمد على الصناعات التحويلية "البتروكيماويات والأسمدة"، وظهرت المجمعات والمدن الصناعية الضخمة، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لدول المجلس.

(1) المنقور، خليل إبراهيم، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات المعاصرة، مرجع سابق، ص 4.

(2) تقرير الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2012م، ص 5-6.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

سادساً : القدرة التكنولوجية:

ساعدت التكنولوجيا على تغيير وتبديل القيم الاجتماعية للإنسان بشكل كبير، فمن الناحية الاقتصادية أسهمت بفعالية واضحة في تحسين أساليب الصناعة العالمية، كذلك استخدمت في مجال الاتصالات، والتي نتج عنها ما يعرف بثورة الاتصالات الإلكترونية السائدة في هذا الوقت. وفي ظل التطور التكنولوجي الذي شهده العالم بعد سلسلة الحروب المتوالية خلال القرن الماضي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي فتحت الباب على مصراعيه للتقدم التكنولوجي من خلال إجراء البحوث في مجال التقنيات عامة والتكنولوجيا العسكرية خاصة. ويمكن القول بأن موضوع التكنولوجيا الحديثة أصبح من الأهمية لدول الخليج العربي، والتي هي المتلقي الأول للتكنولوجيا الجاهزة في مختلف المجالات وخاصة المجالات العسكرية، حيث عملت على توطين التكنولوجيا وتطبيقها في بعض المجالات سواء المدنية أو العسكرية حتى لا تقع بالتبعية تحت سيادة الدول الكبرى، أي أن التكنولوجيا العسكرية هدفاً هاماً للدول الخليجية، وبالتالي تسعى هذه الدول لإيجاد الوسائل والطرق لتوطينها. كذلك تحصل الدول الخليجية على التكنولوجيا المتقدمة من خلال عقد اتفاقيات التعاون للبحث والتطوير مع مراكز البحث العلمي بالمؤسسات العالمية المشهورة. "حيث أن الاتفاقيات التي يمكن أن توقع بين مركز أو أكثر من مراكز البحوث والتطوير مع جهة حكومية أو أكثر، وذلك لإجراء التجارب والبحوث وتطويرها ستؤدي– بإذن الله – إلى توطين التقنية"[1]. توجد العديد من شركات القطاع الخاص المساهمة في إعداد القوات المسلحة السعودية مثل شركة السلام لصناعة الطائرات وغيرها من الشراكات التكنولوجية في المجالات المدنية والعسكرية.

سابعاً : القدرة العسكرية:

تعُدّ القوة العسكرية أداة من أدوات القوة الوطنية للدولة، والتي يمكن تحريكها ضد التهديد لأمن الدولة في حالات النزاع أو الدفاع أو خوض الحروب العسكرية. والبعض ينظر للقوة العسكرية على أنها مرادف لمفهوم القوة، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها (القدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى، عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام القوة، أو القدرة على إكراه الدول الأخرى من خلال توظيف الوسائل العسكرية)[2]. ولقد حققت القوات المسلحة في دول المجلس قفزات هائلة في عمليات التسلح، والتدريب العسكري فاقت الكثير من الدول المتقدمة من خلال التعاون الإستراتيجي مع الدول الكبرى.

الإنفاق العسكري: الإنفاق العسكري هو أحد البنود الرئيسة المخصصة في ميزانية الدفاع للدولة من أجل بناء القوات المسلحة. ومن الملاحظ ارتفاع الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مدفوعاً بصفقات عسكرية شملت مختلف أفرع القوات المسلحة. "وتشير المصادر العسكرية إلى أن هذا الإنفاق قد ارتفع عام (2013م) في عُمان إلى 5 مليارات دولار، والكويت إلى 4،58 مليارات دولار، والسعودية 45 مليار دولار، وفي البحرين من إلى (721) مليون دولار، وفي قطر إلى 3 مليار دولار، وفي الإمارات العربية المتحدة إلى 16 مليار دولار. والجدول التالي يبين ذلك مقارنة مع بعض دول العالم.

(1) نايف وآخرون، عدنان نايفة، العلوم والتقنية في الوطن العربي الواقع والطموح، الطبعة الأولى، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002م، ص332.

(2) علام، مصطفى شفيق، قياس قوة الدولة، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الجامعة الحديثة، 2012م، ص24.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

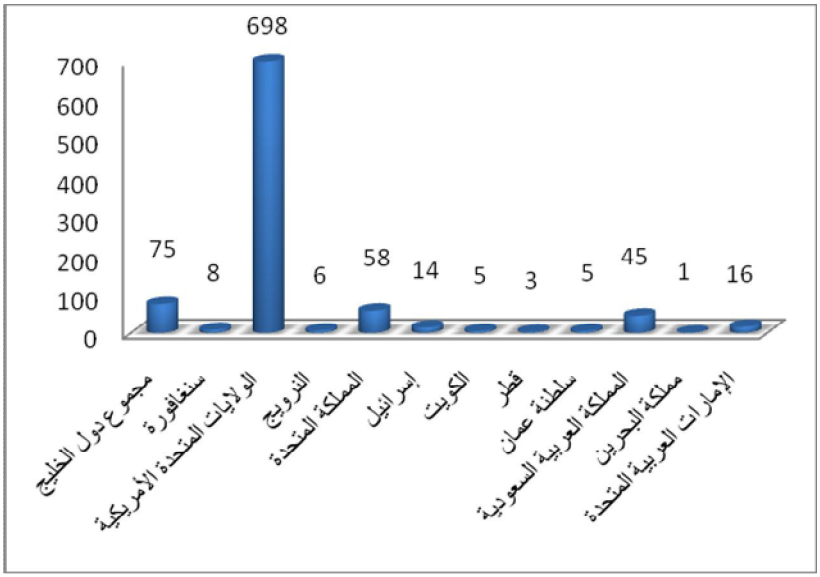

1. التصنيع العسكري: إن الإمكانات الهائلة المتوفرة لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع دول تمتلك تقنيات وإمكانات عسكرية هائلة تمكنها من نقل وتوطين التقنية العسكرية، والانتقال السريع لمرحلة التصنيع العسكري الذي يشكل رافد أساس للقوات المسلحة الخليجية من حيث تصنيع معدات ووحدات وأسلحة حديثة مع ضمان توفير قطع غيارها بالكميات المطلوبة في أية وقت. ويمكن القول بأن إستراتيجية التصنيع العسكري الخليجي تقوم على "بناء قاعدة صناعية عسكرية في دول الخليج تكفل إقامة وإنماء وتطوير الصناعات العسكرية بما يواكب تطور القوات المسلحة الخليجية، واستقطاب وإعداد الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتطوير هذه الصناعات، ووضع الخطط العلمية والعملية لتوجيه الموارد والطاقات البشرية في دول الخليج في ميدان الصناعات العسكرية، وتلبية متطلبات القوات الخليجية واحتياجاتها ونقل التقنية والمساهمة في تطويرها لزيادة فاعلية السلاح"[1].
2. الثورة في الشئون العسكرية وأثرها على دول الخليج: تمثل الثورة في الشؤون العسكرية أحد المتغيرات الدولية التى تؤثر على دول الخليج العربية باعتبارها تفرض الانعكاسات الآتيـة[2]:

- الثورة في الشئون العسكرية تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي توفير ميزانية للبحث العلمي والتطوير ليس فقط في المجال العسكري ولكن أيضا في كافة المجالات الصناعية والزراعية والبيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المجلس.

- بناء القدرات العسكرية: من الملاحظ تنامي القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمكنت من تزويد قواتها المسلحة بأحدث ترسانات الأسلحة، خاصة من الدول الغربية "وتسلحت بأحدث الطائرات الفرنسية من طراز ميراج، والبريطانية من طراز تورنيدو، وهوك، والأمريكية من طراز إف 16 و18 . وغيرها الكثير من النوعيات الهجومية والقاذفة ومتعددة الأدوار وأحدث طائرات النقل والإنذار المبكر. وفي

(1) العنزي، يوسف مطلق، رؤية استراتيجية لتطوير التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2015م، طبعة المناقشة، ص50.

(2) جريدة الأهرام، كلمة السلطان قابوس بن سعيد في كلمته بمناسبة العيد الوطني للسلطنة، 18 نوفمبر 2008م، http://www.ahram.org.eg

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

مجال للدبابات هناك دبابات لوكليرك الفرنسية الصنع، وتشالينجر البريطانية، وغيرها من الدبابات والعربات المدرعة و رافعات الصواريخ وأحدث المدمرات في المجال البحري. الملاحظ أن دول الخليج تنوع من مصادر التسليح حيث أن هناك ثلاث دول غربية رئيسة تعتمد عليهم في التسليح هي أمريكا، فرنسا، بريطانيا، إلى جانب دول أخرى مثل الصين وروسيا.

ثامناً : الذهنية الإستراتيجية:

تعود الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي إلى "تميز موقعها الجغرافي، حيث يمثل الخليج نقطة التقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث "آسيا وأفريقيا وأوروبا" فهو يرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر وكذلك أحد أذرع المحيط الهندي، ومن هنا يعد ممراً مائياً حيوياً له أهميته من الناحيتين العسكرية والتجارية"[1]، ويتضح أن منطقة الخليج العربي تتمتع بأهمية إستراتيجية مرتكزة على العديد من الأبعاد التي تجعل منها منطقة ذات مكانة إستراتيجية في نظر الدول الكبرى، ويترتب الأمن العالمي على أمن الخليج، "كما أن الموقع الجغرافي، وطبيعة المناخ السائد في منطقة الخليج قد جعلا منها طريقاً رئيسياً من الصعب الاستغناءعنه لحركة الملاحة والنقل الجوى بين الشرق والغرب، فضلاً عن كونها طريق المواصلات بين قارات العالم القديم ومضيق هرمز يمر به يومياً أكثر من 21 مليون برميل نفط. كذلك أصبحت منطقة الخليج منطقة جاذبة للعمالة الوافدة نظراً للفراغ الإستراتيجي الكبير ما بين مساحة منطقة الخليج وتعداد السكان، وهذا نتج عن تداعيات سلبية على المجتمعات الخليجية، وخاصة التداعيات الأمنية والاقتصادية والثقافية إلى الدرجة التى اعتبرت فيها العمالة الوافدة أداة تهديد وليست أداة للتنمية"[2].

تاسعاً : تخطيط استراتيجي:

يعُد التخطيط على درجةكبيرة من الأهمية في القوات المسلحة، بل أنه يشكل الخطوة الأولى التي تقوم عليها بقية الخطوات الأخرى لعملية الإعداد للقوات المسلحة. ويعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه "تخطيط بعيد المدى يأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية، وهو عملية تبنى على دراسة المستجدات داخل وخارج المنظمة، وهو العملية التي يتم من خلالها تنسيق موارد المؤسسة مع الفرص المتاحة لها وذلك على المدى الطويل"[3].

وفي ضوء تلك المتغيرات التي نشهدها على المستوى الدولي والإقليمي والداخلي لاسيما في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب والذي أسفر عنه العديد من التداعيات المؤثرة على دول مجلس التعاون الخليجي، فإن التخطيط الاستراتيجي أصبح من أهم مجالات المعرفة لصياغة مستقبل الدول الخليجية.

الخاتمة : دور الإرادة السياسة في نهضة دول الخليج

تزداد الأهمية السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي بتزايد تأثيراتها على المصالح للقوى الكبرى الفاعلة في العالم من خلال قدراتها الاقتصادية والنفطية الهائلة، بالإضافة إلى تحكمها في عدد من المنافذ البحرية الهامة المؤثرة في حركة الملاحة العالمية وتأمين تدفق النفط ومن ثم فإن منطقة الخليج العربي نموذجاً لتطبيق القاعدة التى تقول أن (الجغرافيا تقود السياسة)، وبالتالي فإن أمن الخليج ليس مسألة إقليمية فحسب بل هو مسألة عالمية، وقد أتضح ذلك من خلال الأحداث الكثيرة التي مرت بالمنطقة. كذلك فمن الناحية الأمنية فإن إقليم منطقة الخليج صحراوي في غالبيته وأراضيه مفتوحة دون عوائق طبيعية، مما يتيح أمام القوىالكبرى ميداناً للحروب بالإمكان الخوض فيه بسهولة، ويستخدم أيضاً كمسرح للعمليات يمكّن القوى الكبرى من سرعة الانتشار في أماكن متفرقة من العالم. كذلك نجد أن السواحل الخليجية تعتبر مناطق إنزال بحري نموذجية، وهذا الاعتبار يلاشك يدخل ضمن حسابات الخطط التفصيلية التي وضعتها القوى الكبرى للتدخل في المنطقة عند تعرض مصالحها للخطر. كما تحتل الدائرة الإستراتيجية الخليجية جزءاً من الشرق الأوسط الذي هو قلب

(1) الغربللي، عبد الكريم السيد عبد اللطيف، الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن فيه، الطبعة الأولى، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2000م، ص18.

(2) عسكر، نواف، أمن الخليج فى ظل المتغيرات المعاصرة، القاهرة: الأكاديمية العسكرية، 2007م، ص37.

(3) علي محمد رجب، تطوير وبناء وتدريب القوات المسلحة، مجلة الدفاع، الرياض، العدد 25، يونيو 2013م، ص22.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

العالم طبقاً لنظريات علم الجغرافيا السياسية، والأمن الشامل، وبالتالي فإن الأوضاع الأمنية والاقتصادية في منطقة الخليج تؤثر على منطقة الشرق الأوسط، وعلى دول الجوار التي تشاركها في أمن بحر العرب وجنوب المحيط الهندي في شبه القارة الهندية.

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بشبكة واسعة من العلاقات الإستراتيجية مع كافة القوى الكبرى في العالم، بل معظم الدول في آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يجعل لها ثقل سياسي كبير في المحافل والمنظمات الدولية خاصة في الأمم المتحدة فدول مجلس التعاون لها دور مؤثر عالمياً على سوق النفط، وعلى الاستثمارات وعلى حركة التجارة العالمية ومن المعروف أن تزايد تأثير الجانب الاقتصادي يؤدى إلى مزيد من الأهمية السياسية والأمنية لاعتبارات الارتباط بين السياسة والاقتصاد، بل إن أكثر ما يميز دول الخليج العربي سياسياً، هو ترابطها وتكتلها في كيان سياسي واحد في إطار "مجلس التعاون الخليجي" الذي يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء، وارتباط العالم الإسلامي بدول الخليج العربية يزيد من الأهمية السياسية لها"[1]. وتزداد القدرة السياسية لدول الخليج العربية بامتلاكها لمنافذ بحرية هامة في مضايق إستراتيجية تصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي والخليج العربي، يمكن من خلالها التحكم في مرتكزات الاقتصاد العالمي والانتشار العسكري الاستراتيجي والتنقل بحراً وجواً، ولعل إغلاق باب المندب أو مضيق هرمز يشكل تهديداً أمنياً واقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك فإن تفعيل الاستخدام السياسي الناشئ من السيطرة على الممرات المائية الإستراتيجية يجب أن يجد طريقه لتنسيق وتبادل للمصالح بين القوى العظمى ودول الخليج العربية، لعل من الأهمية بمكان طرح تساؤل هام حول مجلس دول التعاون الخليجي، والعمل الخليجي المشترك: هل التهديدات الآنية، هي أهم دافع لدول الخليج من اجل تعزيز وحدتها و مؤسساتها وقوانينها المشتركة، والإجابة على مثل هذا السؤال تحتاج إلى تفصيل، وصحيح أن للظرف دوره الهام في تسريع تلكم الجهود ، بيد أن القاعدة الأساسية المشتركة موجودة بالعناصر الصلبة أو الثابتة، وأهمها الجغرافيا والثقافة والدين و التاريخ واللغة، ويأتي معها الإنسان الخليجي، هذا الإنسان الذي العاصر العديد من الإحداث الدولية و الإقليمية و الداخلية، والذي شهد في المائة سنة الأخيرة العديد من التغيرات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي أثرت في طريقة حياته وإدراكه، و طريقة نظرته للعالم من حوله، وبلا شك أن الظروف والمتغيرات الإقليمية و الدولية، من الدوافع المهمة لتعزيز العمل الجماعي في المؤسسات و كذلك فيما يتعلق بالسياسات ولا شك أن تطوير الداخل الخليجي، يعتبر من أهم المفاتيح التي ستؤثر في تعزيز قوى دول الخليج ، و إعادة رفع مكانتها استراتيجياً، حتى تتغلب على انخفاض النفط والذي أثر على مكانة دول الخليج في معادلات القوة المادية، تخطو دول الخليج خطوات ايجابية في مجال المؤسسات المشتركة و كذلك السياسيات، و يحتضن المجلس عدد كبير من اللجان ، والتي تسعى لبحث المصالح و السعي لتوحيد السياسات أو التنسيق بسن المؤسسات الداخلية لدول الخليج، وكذلك تجدر الإشارة إلى التطور المتوقع كذلك في مجال الإحصاء الخليجي والذي سيعود بالنفع على كل المؤسسات المشتركة، وكذلك السياسات التنموية، علاوة على أنها ستكون بيانات مفيدة للباحثين والقطاع الخاص والأمن والتنمية بالمفهوم الشامل، وتسعى دول الخليج من خلال المجلس للعمل على استراتيجيات متنوعة والتي تسعى لتحقيق الرفاهية لدول المجلس، ومن ضمنها إستراتيجية للمياه للكهرباء و للنقل، وكذلك الجهود المستمرة والتي تهدف إلى توحيد السياسيات في التجارة و تملك الأراضي لمواطني المجلس، بيد انه من جهة أخرى لا تزال السياسة الخارجية تحتاج لمزيد من التنسيق المشترك، لاسيما مع وجود مراقب دائم لمجلس التعاون في الأمم المتحدة و كذلك بعثة في الاتحاد الأوروبي وفي كل من جنيف وفيننا أيضا، ويستلزم توحيد السياسات الخارجية أن يتم التوصل على الأسس الفلسفية و المنهجية التي تعرف بها دول الخليج أمران هامان، واللذان من شأنهما قيادة دول الخليج نحو الأسس المنهجية لتكوين سياسات المجلس المشترك، الأول هو تعريف المصلحة والآخر هو تعريف الخطر والأمن، ولا شك أن من خلال هذان التعريفان والإجراءات والأطر المنهجية ورسم السياسات الواضحة من خلال العقيدة السياسية والأمنية المشتركة، ستسهم كثير في وضع الحد الأدنى لتوحيد السياسات وبالتالي يبنى على تلك الأسس و يساهم بعد ذلك في تنويع البدائل و معرفة الأدوات الناعمة و الصلبة التي يمكن استخدامها من اجل تعزيز المصالح و تجنب الأخطار، ومن الخطوات المتقدمة كذلك في المجلس في مجال العمل المشترك، ان يحق للمواطن الخليجي العمل في دول الخليج، وكذلك الرجوع للمجلس في حالة وجود إشكاليات تتعلق بالمواطن الخليج في دول الخليج كمرجعية عليا، هنالك كذلك مؤشرات للتوسع في المؤسسات الخليجية، مثل ما يتعلق بالمواصفات

(1) الزين، سيمر أحمد، النظام العربي ماضيه وحاضره ومستقبلة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001م، ص 52.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

والمقاييس، وربما يتبعها كذلك ما يتعلق بالغذاء و الدواء حتى تتوحد المؤسسات الخليجية، وكذلك السياسات، و هذا يتطلب تنسيق عالي، و رفع كذلك للأداء حتى يتماشى مع اعلي المعايير المطبقة عالمياً، ومع الأنظمة الجديدة الخاصة بالتملك و التوظيف، و خلجنة الوظائف، سيؤدي لا محالة بتأسيس المحاكم الخليجية، و ربما كذلك يتطور إلى نقل سلطات عليا لبعض المحاكم، تحت مسمى المحكمة الخليجية العليا كنتيجة للتطوير المؤسساتي و النظامي والإداري بين دول الخليج، والزمن بلا شك كفيل أن يجعل تلك المؤسسات و الأنظمة تكتمل بشكل أفضل، وإنضاج تلك اللوائح التنفيذية و القوانين من أجل تحقيق مواطنة خليجية تضمن حقوق الإنسان الخليجي، وتعمل على دعم واستقرار و رفاهية المواطن، ولا شك أن التجارب التاريخية و إذا ما أخذنا المقارنة ما بين الاتحاد الأوروبي الذي بدأ باتفاقية الصلب والفحم عام 1952 والتجربة الخليجية والتي ابتدأت عام 1981 تدل علي أن الجهود الخليجية قادرة على تحقيق ما يتطلع إليه مواطنوه.

التوصيات:

- تسريع إقرار المؤسسات الخليجية المشتركة التي تعزز مؤسساتيا أدوات القوة الخليجية.
- التركيز على الإبعاد الغير نفطية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية.
- تعزيز العقلية الإستراتيجية الخليجية عبر إنشاء جامعة للعلوم الإستراتيجية الخليجية
- نقل جزء من السيادة لمنظمة مجلس دول التعاون الخليجي.
- تعزيز القوة الثقافية والهوياتية ضمن مؤسسات الدولية و في وسائل الإعلام الرقمية تحقيقا للأمن الهوياتي.
- إقرار مزيد من التوحيد القانوني التي تتعلق بحقوق المواطنة الخليجية المشتركة.

قائمة المراجع

- إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020م "كراسات إستراتيجية" "القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، العدد 96، يونيو2000م".
- أحمد أغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية " قطر،الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011م".
- تقرير الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي "الرياض، 2012م".
- خليلإبراهيم المنقور، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات المعاصرة "القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية، 2015م".
- زيادا لنعيمي ، الشراكة الخليجية الإستراتيجية للتكامل الإقليمي "الموصل، مركز الدراسات الإقليمية ، 2008م".
- سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي مجلة العلوم السياسية "بغداد، عدد خاص (38) بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، 2013م".
- سيمر أحمدا لزين، النظام العربي ماضيه و حاضره ومستقبلة، "أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001م".
- صالح محمد العساف ، مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية "الرياض، العبيكان، 1427هـ".
- ظافر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية "بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م".
- عبد الكريم السيد عبد اللطيف الغربللي ، الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن فيه، الطبعة الأولى"الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2000م".

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

- عدنان نايفة وآخرون، العلوم والتقنية في الوطن العربي الواقع والطموح، الطبعة الأولى"بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002م".
- علي محمد رجب، تطوير وبناء وتدريب القوات المسلحة "مجلة الدفاع، الرياض، العدد (25)، يونيو 2013م".
- عمر البشير الترابي، مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي "مجلة المجلة، بيروت، العدد (1325)، ديسمبر 2012م".
- محمد جمال مظلوم، الحروب الإقليمية في الشرق الأوسط "مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد (185)، يوليو 2011م".
- محمد شحاتة ناصر ، الأفاق والصعوبات: تركيا والخليج "أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008م".
- مصطفى شفيق علام ، قياس قوة الدولة "القاهرة، مكتبة الجامعة الحديثة، 2012م".
- مصطفى شفيق علام،التقار بالتركي ،الخليجي .. الدوافع والمحفزات والآثار "القاهرة، مجلة السياسة الدولية،أكتوبر عدد (24)،2010م".
- مصطفى طلاس وآخرون، الإستراتيجية السياسية العسكرية"دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1991م".
- نواف عسكر، أمن الخليج في ظل المتغيرات المعاصرة"القاهرة، الأكاديمية العسكرية، 2007م".
- يحي مفرح الظهراني وآخرون، مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية، الاتحاد الخليجي ضرورة أم خيار"الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2015م".
- يوسف مطلق العنزي، رؤية إستراتيجية لتطوير التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات الخارجية"الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2015م".

مراجع الانترنت:

- http://ar.wikipedia.org
- https://www.gcc-sg.org
- http://www.ahram.org.eg